مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 01 ص- ص: 116-135

مساهمة استخدام محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة القوائم المالية
The contribution of the use of fair value accounting in improving the quality of the financial statements

معطى لطفي*[1]، جامعة سعيدة، الجزائر، lotfi.maata@univ-saida.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/06 تاريخ قبول المقال: 2024/05/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل تأثيرها على خصائص المعلومات المالية. لتحقيق هذا الهدف، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الأبحاث السابقة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار هذه الفرضيات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة تساهم في تعزيز جودة القوائم المالية عبر تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بشرط تطبيقها بشكل صحيح ووفقاً للمبادئ المحاسبية. وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين فعالية القرارات المتخذة.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، محاسبة القيمة العادلة، القوائم المالية، جودة القوائم المالية.

Abstract:

This study aims to evaluate the extent to which the use of fair value accounting contributes to improving the quality of financial statements issued by economic institutions by assessing its impact on the characteristics of financial information. To achieve this, the historical method was used to track previous studies, the deductive method to determine the study's axes and formulate the hypothesis, and the inductive method to test this hypothesis.

The study found that the use of fair value accounting contributes to improving the quality of financial statements by enhancing the qualitative characteristics of financial information when used correctly and in compliance with accounting principles, which in turn reflects positively on the effectiveness of decisions made.

* معطى لطفي

Key words : Fair value, fair value accounting, financial statements, quality of financial statements.

المقدمة:

لا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت على معايير محاسبية مناسبة لإعدادها لتكون مكتملة ودقيقة، وعليه تتجلى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية و المالية في تحقيق أهداف المستخدمين، الأمر الذي يعتبر الأساس الذي يبنى عليه مضمون وشكل هذه القوائم المالية، بحيث تكون نافعة لمستخدميها وتعد ذات فائدة أكبر بقدر ما تكون قيمتها المعطاة ذات موثوقية وتمثل الواقع بصدق وأن تتوفر في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم اتخاذ القرارات الصحيحة .

و من الواضح أن فائدة هذه القرارات تعتمد على جودة القوائم المالية المقدمة، والتي تختلف بدورها باختلاف طرق القياس المعتمدة، ويعتبر نموذج القيمة العادلة من أكثر نماذج القياس المحاسبي الذي تدعو إليه المؤسسات والجمعيات المهنية المنوط بها إصدار المعايير المحاسبية الدولية .

وانطلاقا مما سبق تنبع أهمية الاطلاع على محاسبة القيمة العادلة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذا التوجه، واستنباط الآثار التي ستنعكس على جودة القوائم المالية وعلى مستخدميها الذين يتوقعون أن تكون المعلومات المفصح عنها متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وتقييم أداء المؤسسة .

إشكالية الدراسة :

و على ضوء ما سبق تم طرح الإشكالية الآتية :

كيف يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية ؟

فرضية الدراسة :

يؤدي استخدام محاسبة القيمة العادلة إلى إنتاج معلومات مالية تمثل بشكل صادق ما تسعى لتمثيله من ظواهر اقتصادية ما ينتج عنه تحسين ورفع من جودة القوائم المالية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تناولها موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وكذلك بالنسبة لمستعملي القوائم المالية، وذلك عن طريق إبراز أهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة و آثارها على جودة القوائم المالية الأمر الذي يؤثر بدوره على اتخاذ قرارات سليمة وصائبة حول المؤسسة .

منهجية الدراسة :

سعيا للإجابة على إشكالية البحث تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة و عرضها و المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة و صياغة الفرضية و المنهج الاستقرائي لاختبار هذه الفرضية.

المبحث الأول : محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية

المطلب الأول : ماهية القيمة العادلة

أولا : تعريف القيمة العادلة

القيمة العادلة هي مصطلح يُستخدم في المحاسبة والتمويل ويُعرف على أنه القيمة التي يمكن بيع أو شراء الأصل أو المعاملة بناءً على هذه القيمة في سوق حر ومنافس. يُمكن أن تكون القيمة العادلة معتمدة على أسعار الصرف الحالية أو على متوسط الأسعار المستخدمة في السوق [1] .

تُعتبر القيمة العادلة مفهومًا هامًا في تحديد القيمة الاقتصادية للأصول والممتلكات والالتزامات والمعاملات المالية. يتم تطبيق مفهوم القيمة العادلة في العديد من الجوانب، مثل:

1. **تقييم الأصول:** يُستخدم مفهوم القيمة العادلة لتقييم الأصول مثل العقارات والمعدات والأوراق المالية والاستثمارات، وذلك لتحديد القيمة المنصفة والحقيقية لهذه الأصول في التقارير المالية.
2. **تقييم الالتزامات:** يُستخدم مفهوم القيمة العادلة أيضًا لتقدير الالتزامات المالية المستحقة للدفع من قبل الشركة، مثل القروض والديون والالتزامات المستحقة.
3. **الاستثمارات والاستحواذات:** يُستخدم مفهوم القيمة العادلة لتحديد قيمة الشركات أو الممتلكات التي ترغب الشركة في استثمار فيها أو شرائها.
4. **التقارير المالية:** تُعتمد القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية للشركات والمؤسسات، مما يساعد في توضيح الوضع المالي والأداء المالي بشكل أكثر دقة وشفافية.

ثانيا : أهداف القيمة العادلة

[1] جمعة هوام، أدم حيدي، أثر و إمكانية تطبيق محتسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل، يومي 9-11 سبتمبر 2013، تركيا، ص 9 .

أهداف القيمة العادلة تتعلق بتحديد وتقدير القيمة المنصفة والعادلة للأصول والالتزامات والمعاملات، وفيما يلي بعض الأهداف الرئيسية للقيمة العادلة[2] :

1. **تقييم الأصول والممتلكات:** يهدف استخدام القيمة العادلة إلى تحديد القيمة المنصفة للأصول والممتلكات في القوائم المالية، مثل العقارات والمباني والمعدات والأوراق المالية وغيرها. يساعد ذلك المستخدمين في فهم قيمة هذه الأصول وكيفية تأثيرها على الوضع المالي للشركة.

2. **تقييم الالتزامات والديون:** بالإضافة إلى تقييم الأصول، تُستخدم القيمة العادلة أيضًا لتقدير الالتزامات والديون المستحقة للدفع من قبل الشركة. يساعد ذلك في تقديم صورة كاملة للالتزامات المالية للشركة ومدى استدانتها.

3. **قيمة الشركة والاستثمارات:** تُستخدم القيمة العادلة لتقدير قيمة الشركة ككل ولحساب قيمة الاستثمارات المختلفة التي تمتلكها الشركة في أنشطتها أو في شركات أخرى. يُعتبر تقدير قيمة الشركة أمرًا حاسمًا في الاستراتيجية التجارية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

4. **تقييم الأداء المالي:** يمكن استخدام القيمة العادلة لتقييم أداء الشركة على المدى القصير والطويل، ومدى تحسن أو تراجع قيمة الأصول والممتلكات والاستثمارات مع مرور الوقت.

5. **شفافية التقارير المالية :** تساهم القيمة العادلة في زيادة مستوى الشفافية والمصداقية في التقارير المالية للشركات. يمكن للمستثمرين والجهات المعنية الأخرى الاعتماد على تقديرات القيمة العادلة لاتخاذ قرارات أكثر صحة وتوجيه استراتيجياتهم بشكل أفضل.

ثالثا : أهمية القيمة العادلة

القيمة العادلة لها أهمية كبيرة وتلعب دورًا حيويًا في عدة مجالات، منها [3] :

[2] خالد عبد الرحمن جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير، جامعة فلسطين، 2012، ص 20 .

[3] أحمد عزت أبو شملة،دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية،رسالة ماجستير ،جامعة جدرا،الأردن،2010، ص36

1. **تقدير الأصول والالتزامات:** تساعد القيمة العادلة في تقدير القيمة المنصفة للأصول والممتلكات والالتزامات المالية. هذا يسمح للشركات والمؤسسات بتقييم الأصول والديون بشكل دقيق وعادل، مما يسهل اتخاذ القرارات المالية الحكيمة والاستراتيجية.

2. **اتخاذ القرارات الاستثمارية:** يعتبر تحديد القيمة العادلة للاستثمارات والأوراق المالية أمرًا حاسمًا للمستثمرين. يسمح لهم بمعرفة مدى جدوى الاستثمار في شركات معينة أو أنشطة تجارية أو أصول أخرى، مما يسهل اتخاذ القرارات المالية الصائبة.

3. **قيمة الشركة:** تُعتبر القيمة العادلة أحد المعايير الرئيسية لتقدير قيمة الشركة ككل. يساهم ذلك في جذب المستثمرين والشركاء المحتملين ويسهل التفاوض في صفقات الاستحواذ والاندماج.

4. **التقارير المالية :** يسهم استخدامها في زيادة شفافية التقارير المالية. يمكن للمستثمرين والجهات الرقابية الاعتماد على معلومات دقيقة ومنصفة لتقييم أداء الشركة ومواصلة النمو.

5. **المعايير المحاسبية الدولية:** تُعتبر القيمة العادلة جزءًا أساسيًا من المعايير المحاسبية الدولية. يشترط استخدامها في تقدير قيمة بعض الأصول والالتزامات، مما يضمن توحيد الأساليب المحاسبية في المؤسسات المختلفة وتوفير معايير مالية متماسكة.

6. **تقليل المخاطر المالية:** من خلال تحديد القيمة العادلة للأصول بانتظام، يمكن للمؤسسات التعرف على التغيرات المحتملة في قيمتها، مما يساعد في تقليل المخاطر المالية واتخاذ إجراءات تصحيحية.

رابعا : مراحل تطبيق القيمة العادلة

تطبيق القيمة العادلة يتم عادة عبر عدة مراحل وخطوات، فيما يلي نظرة عامة عن المراحل الأساسية لتطبيق القيمة العادلة [4] :

[4] عمرو حسن إبراهيم، نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية، الجزء الثاني، العدد الثاني، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص93 .

1. **تحديد الهدف والنطاق:** يبدأ تطبيق القيمة العادلة بتحديد الهدف من عملية التقييم وتحديد الأصول أو المعاملات التي تحتاج إلى تقدير القيمة العادلة. يجب تحديد نطاق التقييم بشكل واضح ومحدد، بما في ذلك المواقع والمعايير المعتمدة.

2. **جمع المعلومات:** يتطلب تقييم القيمة العادلة جمع البيانات المتاحة حول الأصول أو المعاملات المستهدفة. يشمل ذلك البيانات المالية والتاريخية والعوامل الاقتصادية وأي معلومات أخرى.

3. **اختيار أسلوب التقدير:** توجد العديد من أساليب تقدير القيمة العادلة المختلفة، مثل المقارنة بالأسعار المماثلة، وطريقة الإيرادات المستقبلية، وتحليل القيمة الحالية للنقود، وتحليل الخيارات المتاحة. يتم اختيار الأسلوب المناسب بناءً على نوع الأصول أو المعاملات وطبيعتها.

4. **التحليل والتقييم:** يتم في هذه المرحلة استخدام الأسلوب المختار لتحليل المعلومات المجمعة وتقدير القيمة العادلة للأصول. قد يتطلب ذلك استخدام النماذج المالية والتحليل الاقتصادي والعوامل النسبية.

5. **التوثيق والتقرير:** يجب توثيق جميع الإجراءات المتبعة والمعلومات المستخدمة في تقييم القيمة العادلة. يتم تقديم التقرير النهائي الذي يوضح نتائج التقييم والمبررات والتفاصيل التي تم اعتمادها.

6. **المراجعة والتحقق:** في بعض الحالات، يتم إجراء مراجعة من قبل خبراء مستقلين للتحقق من صحة ودقة التقييم والمعلومات المستخدمة.

7. **اتخاذ القرارات:** تستخدم نتائج تقييم القيمة العادلة في اتخاذ القرارات المالية والاستراتيجية، مثل التفاوض في الصفقات والاستثمارات وإعداد التقارير المالية.

المطلب الثاني : محاسبة القيمة العادلة

أولا : تعريف محاسبة القيمة العادلة

محاسبة القيمة العادلة هي منهجية محاسبية تهدف إلى تقييم وتسجيل الأصول والالتزامات بناءً على قيمتها العادلة في التقارير المالية. تعتمد هذه الطريقة على تحديد قيمة الأصول والممتلكات والالتزامات بناءً على الأسعار التي يمكن بيعها أو شراؤها في السوق الحرة والمنافسة في الوقت الحالي.

في محاسبة القيمة العادلة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام مختلف الأساليب والتقنيات، مثل تحليل القيمة الحالية للنقود، وتقدير العوائد المستقبلية، وتطبيق طرق المقارنة بالأسعار المماثلة. يهدف استخدام محاسبة القيمة العادلة إلى تحسين دقة التقارير المالية وتوفير معلومات أكثر شفافية وموثوقية .

تعتبر محاسبة القيمة العادلة جزءًا هامًا من المعايير المحاسبية الدولية وتستخدم أيضًا في بعض المعايير المحاسبية الوطنية. تطبق محاسبة القيمة العادلة على مجموعة واسعة من الأصول والممتلكات، مثل الأوراق المالية، والعقارات، والمعدات، والاستثمارات، والاستحواذات، والالتزامات المالية.

ثانيا : تاريخ محاسبة القيمة العادلة

تاريخ محاسبة القيمة العادلة يعود إلى فترة مبكرة في تطور المحاسبة والمعاملات التجارية. ومع ذلك، فإن تطور القيمة العادلة كمفهوم محاسبي أكثر دقة وتطورًا يعود إلى القرون الأخيرة.

في القرون الوسطى، كانت تعتمد المحاسبة على نظام مبدأ التكلفة التاريخية، حيث يتم تسجيل الأصول بتكلفتها الأصلية، ويتم خصم الاستهلاك على مر الزمن. ولم يتم اعتبار القيمة العادلة بشكل واضح في هذا النظام المحاسبي البسيط.

ومع تطور الاقتصاد والتجارة، أصبحت الحاجة إلى تقدير القيمة العادلة واضحة أكثر. في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، ظهرت العديد من الطرق والأساليب لتقدير القيمة العادلة للأصول والمعاملات، مثل تحليل القيمة الحالية للنقود وتقديرات العوائد المستقبلية وطرق المقارنة.

تطورت المعايير المحاسبية على مر العصور لتشمل متطلبات أكثر تفصيلاً لتقدير القيمة العادلة. في النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت المنظمات المحاسبية الدولية والوطنية في إصدار معايير محاسبية تنص على ضرورة استخدام القيمة العادلة في تقدير الأصول والمعاملات المحاسبية.

وفي الوقت الحاضر، تُعتبر القيمة العادلة جزءًا أساسيًا من المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الوطنية في العديد من البلدان. تم تحديد إرشادات دقيقة لتطبيق القيمة العادلة في مختلف الحسابات المحاسبية، مثل الأصول المالية، والاستثمارات، والأوراق المالية، والاستحواذ على الشركات [5] .

[5] محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 164 .

باختصار، تطور مفهوم محاسبة القيمة العادلة على مر الزمن وأصبح جزءًا مهمًا من المعايير المحاسبية الحديثة، مما يسهم في تحسين دقة وشفافية التقارير المالية واتخاذ القرارات المالية الحكيمة.

ثالثا : مبادئ محاسبة القيمة العادلة

محاسبة القيمة العادلة تعتمد على مجموعة من المبادئ التي يجب اتباعها أثناء تقييم وتسجيل الأصول والالتزامات بناءً على القيمة العادلة في التقارير المالية. فيما يلي البعض منها [6] :

1. **الاستقلالية والعدالة:** يجب أن يتم تقييم القيمة العادلة بطريقة مستقلة وعادلة، من دون تأثير من أطراف ذوي مصلحة أو تحيزات.
2. **الشفافية والوضوح:** يجب أن تكون عمليات تقييم القيمة العادلة شفافة ومفهومة للمستخدمين، وتوفير شروحات وتوضيحات للطرق المستخدمة والمعلومات المستندة إليها.
3. **استخدام أفضل المعايير والأساليب:** يجب أن يتم تقييم القيمة العادلة باستخدام أفضل المعايير والأساليب المتاحة في المجال، وتطبيق أساليب موثوقة ومعترف بها دوليًا.
4. **الاعتماد على الأدلة:** يجب أن تستند عمليات تقييم القيمة العادلة إلى أدلة قوية ودقيقة وموثوقة، مثل الأسعار الحالية في السوق أو التحليلات المالية.
5. **الشمولية:** يجب أن يتم تقييم كل العوامل ذات الصلة والأصول والالتزامات المتعلقة بالعملية بأكملها، دون تجاويف أو إغفال أي عناصر ذات أهمية.
6. **التحيز المحايد:** يجب تجنب أي تحيز أو تلاعب في تقييم القيمة العادلة، ويجب أن تتم العمليات بموضوعية وحياد.
7. **النزاهة والمصداقية:** يجب أن تكون عمليات تقييم القيمة العادلة موثوقة ونزيهة، وتحترم المعايير المحاسبية والتنظيمية.

[6] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الرابع، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 519 .

رابعا : صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية

تطبيق محاسبة القيمة العادلة ضمن البيئة المحاسبية الجزائرية قد يواجه بعض الصعوبات والتحديات نظراً للخصوصيات الاقتصادية والثقافية للبلد وقوانينها المحاسبية والتنظيمية. من بين هذه الصعوبات [7] :

1. **ضعف البنية التحتية والمعلوماتية:** يمكن أن تواجه المؤسسات في الجزائر صعوبات في تحديث وتطوير البنية التحتية المحاسبية والمعلوماتية اللازمة لتنفيذ تقييم القيمة العادلة بشكل دقيق وفعال.
2. **نقص الخبرات والمعرفة:** قد يكون هناك نقص في الخبرات والمعرفة بمحاسبة القيمة العادلة لدى المحاسبين والمختصين في الجزائر، مما يؤدي إلى تحديات في تطبيق الأساليب والتقنيات المناسبة.
3. **عدم وجود أسواق نشطة للأصول:** قد يكون من الصعب تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول في غياب أسواق نشطة ومنافسة لهذه الأصول في الجزائر، مما يجعلها تقديراً صعباً.
4. **قيود التنظيم والتشريعات المحلية:** قد تواجه الشركات والمؤسسات قيودًا من التشريعات المحلية أو الجهات التنظيمية التي قد تكون تؤثر على تطبيق محاسبة القيمة العادلة بالطريقة المطلوبة.
5. **تكلفة التقييم:** يمكن أن تكون عمليات تقييم القيمة العادلة مكلفة وتستدعي استخدام مصادر خارجية واستشاريين محترفين، وهو ما قد يكون محدودًا بنظر الشركات الصغيرة والمتوسطة.
6. **الوضوح في المعايير المحاسبية:** قد تواجه الجزائر تحديات في إصدار معايير محاسبة واضحة ومتكاملة لمحاسبة القيمة العادلة والتي تتوافق مع المعايير الدولية.

المبحث الثاني : جودة القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية

أولا : تعريف القوائم المالية

[7] عتيق توفيق، أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات قيمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة سعيدة، الجزائر، 2021، ص 66 .

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

عرفت القوائم المالية بأنها : مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن الميزانية قائمة حساب النتيجة قائمة تدفقات الخزينة قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية [8] .

وعرفت أيضا أنها : الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لأطراف خارجية وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية [9] .

ومن جهة أخرى عرفت القوائم المالية بأنها : هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة [10] .

ثانيا : أهداف القوائم المالية

أهداف القوائم المالية هي تقديم صورة دقيقة وشاملة للوضع المالي للشركة أو المؤسسة خلال فترة زمنية محددة . وفيما يلي أهداف أخرى من إعداد القوائم المالية [11] :

1. **توضيح الوضع المالي:** تساعد القوائم المالية على توضيح مدى قوة واستقرار الشركة من خلال عرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بشكل مفصل وواضح.

2. **تقييم الأداء المالي:** تُساهم القوائم المالية في تقييم أداء الشركة وتحديد ما إذا كانت تحقق أرباحًا أم تكبد خسائر.

[8] طارق حماد عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35 .

[9] عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص 481 .

[10] Pascal Barneto, "Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers" DUNOD, Paris, 2ème édition,2006, p 261

[11] بشير بن عيسى، عمار بن عيسى، معايير إعداد القوائم المالية الدولية و مدي قابليتها للتطبيق في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 25 و 26 ماي 2010، ص 24 .

3. **توفير معلومات للمساهمين والمستثمرين:** تعتبر القوائم المالية مصدرًا هامًا للمعلومات للمساهمين والمستثمرين لمعرفة قيمة الشركة وقدرتها على تحقيق عوائد استثمارية.

4. **اتخاذ القرارات المالية:** تُساعد القوائم المالية المسؤولين عن اتخاذ القرارات في التحليل الشامل للأداء المالي وتحديد الأولويات واتخاذ القرارات المالية البناءة.

5. **تحقيق الشفافية والمصداقية:** تُساهم القوائم المالية في تحقيق الشفافية والمصداقية في إعلان المعلومات المالية للشركة للجمهور والأطراف ذوي المصلحة.

6. **مراقبة الأداء المالي:** تعتبر أداة لمراقبة الأداء المالي للشركة ومقارنته بالأداء السابق والأداء المتوقع.

7. **الامتثال للمعايير المحاسبية:** تساعد القوائم المالية على تحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين المالية والتنظيمية.

ثالثا : عناصر القوائم المالية

الميزانية : هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى، و للميزانية جانبان ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين [12] .

حساب النتائج : بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة مثل : قائمة الدخل وقائمة الربح قائمة الأرباح والخسائر بيان المصروفات والإيرادات، ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة فيجب أن تفصح بشكل كافي لقراء التقارير المالية عن مكونات ال صافي الربح المحققة في خطوات متتابعة، ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، و لا

[12] حنفي عبد الفتاح، القياس و التقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص 197 .

يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة [13] .

قائمة التدفقات النقدية : نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية، والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن التحصيلات والمدفوعات النقدية وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية [14] .

جدول التغيرات في الأموال الخاصة : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية .

اعتبر النظام المحاسبة المالي جدوى التغيرات الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدولا من الملاحق وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال لأنها تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بأموال كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول المؤسسة [15] .

الملاحق : هي وثيقة تلخيصية يعد جزء من التقارير المالية يعطي تفسيرات مكملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية و جدول حسابات النتائج ويخضع عرض البيانات في الملاحق لشرطين هما في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية و جدول حسابات النتائج ويخضع عرض البيانات في الملاحق لشرطين هما أن يكون هذا العنصر ذا أهمية نسبية أي أنه سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة إذا لم يعرض من الملاحق أن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية [16] .

المطلب الثاني : جودة القوائم المالية

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في تاريخ 25 مارس 2009، المادة 230، ص 24 .
[14] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة 3، 2009، ص 56
[15] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، المادة 250، ص 26 .
[16] صبايجي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و أثره، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2012، ص 55 .

أولا : مفهوم جودة القوائم المالية

جودة القوائم المالية تشير إلى مدى دقة وموثوقية المعلومات المالية التي تمثلها تلك القوائم. إنها تهمة هامة تتعلق بصحة ومصداقية البيانات المالية التي يتم تقديمها للمستخدمين، مثل المستثمرين، الدائنين، الجهات الرقابية والمساهمين، وحتى الإدارة الداخلية للشركة أو المؤسسة.

من أجل أن تكون القوائم المالية ذات جودة عالية، يجب أن تتماشى مع بعض المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً، مثل معايير المحاسبة الدولية أو مبادئ المحاسبة المحلية .

ثانيا : الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية للقوائم المالية تُعرف أيضًا بالصفات النوعية أو السمات النوعية وتشير إلى المميزات الأساسية التي يجب تتوفر في القوائم المالية لكي تكون فعالة ومفيدة في تحقيق الأهداف المحاسبية والمالية. إليك بعض الخصائص النوعية الرئيسية للقوائم المالية :

1. **الصدق والدقة** : يجب أن تكون القوائم المالية دقيقة وموثوقة، بحيث تعكس الوضع المالي والأداء المالي الحالي والماضي للشركة بشكل صحيح ودقيق [17] .
2. **الشفافية** : يجب أن تكون القوائم المالية شفافة وواضحة، بحيث يمكن للمستخدمين فهمها بسهولة والوصول إلى المعلومات المالية بطريقة مفهومة.
3. **الكمال** : يجب أن تشمل القوائم المالية جميع المعلومات الضرورية لفهم الوضع المالي بشكل شامل وشمولي، دون حذف أو تجاوز أي تفاصيل مهمة.
4. **المقارنة** : يجب أن تتيح القوائم المالية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة وبين شركات مختلفة، وذلك بالاعتماد على المعايير المحاسبية المتوافقة.
5. **الموضوعية** : يجب أن تكون القوائم المالية موضوعية وغير متأثرة بالتأثيرات الشخصية أو الاعتبارات الخاصة للأفراد أو الإدارة [18] .

[17] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، دار إثراء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 50 .

6. **المفهومية** : يجب أن تكون القوائم المالية مفهومة للمستخدمين المختلفين، بما في ذلك غير المحاسبيين، حتى يمكن للجميع فهم المعلومات المالية واتخاذ القرارات المناسبة.

7. **الإدراك الزمني** : يجب أن تكون القوائم المالية متوفرة في الوقت المناسب، بحيث يمكن للمستخدمين الحصول على المعلومات المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

ثالثا : قياس جودة المعلومات المالية

قياس جودة المعلومات المالية يعتبر أمرًا حيويًا للتحقق من دقة وموثوقية البيانات المالية التي تمثلها القوائم المالية. هناك عدة طرق لقياس جودة المعلومات المالية، ومن أهمها[19]:

1. **مقارنة بالمعايير المحاسبية:** يتم قياس جودة المعلومات المالية بمقارنتها بالمعايير المحاسبية المعترف بها دولياً أو المعايير المحلية المعتمدة في بلد المؤسسة. إذا توافقت المعلومات المالية مع هذه المعايير وتم اتباعها بشكل صحيح، فإن ذلك يشكل علامة على جودة المعلومات.

2. **التحقق من الدقة والكمال:** يتم التحقق من دقة وكمال المعلومات المالية من خلال مراجعة الوثائق والسجلات المحاسبية والتأكد من أنها مكتملة ولا تحتوي على أخطاء أو نقص في المعلومات.

3. **الفحص المحاسبي الخارجي:** يمكن اللجوء إلى شركات محاسبة خارجية لإجراء فحص مستقل للقوائم المالية والتحقق من جودتها. هذا الفحص يعتبر جزءًا من عملية المراجعة المحاسبية الخارجية.

4. **مراجعة الإدارة:** يقوم مديرو المؤسسة بمراجعة القوائم المالية قبل نشرها للتأكد من دقتها وصحتها.

5. **تحليل الاتجاهات المالية:** يمكن قياس جودة المعلومات المالية من خلال تحليل الاتجاهات المالية على مدى فترة زمنية، حيث يمكن ملاحظة التطورات والتغيرات المالية على مر الزمن.

المبحث الثالث : أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية و نجاعة عملية اتخاذ القرار

[18] خالد زرموت، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المالي الجديد في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص 49 .

[19] سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 35 .

استخدام محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يؤثر على جودة القيمة العادلة بطرق مختلفة. القيمة العادلة تُعرف بأنها القيمة التي يمكن بيع الأصول أو إلغاء الالتزامات عندها بين طرفين مستقلين وغير مضطرين للبيع. ومحاسبة القيمة العادلة تُستخدم لتقدير قيمة أصول والتزامات الشركة بناءً على أسعار سوقية حالية أو تقديرات مناسبة.

استخدام محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يؤثر على جودة القيمة العادلة بشكل كبير، وذلك يعتمد على مدى التزام المؤسسة بمعايير ومبادئ محاسبة القيمة العادلة وتطبيقها بشكل صحيح. فيما يلي بعض الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تؤثر على جودة القيمة العادلة .

المطلب الأول: الآثار الإيجابية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية

هناك العديد من الآثار الإيجابية التي لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية [20]:

1. **معلومات أكثر دقة:** محاسبة القيمة العادلة تساهم في تقديم معلومات أكثر دقة وشفافية حول قيمة الأصول والالتزامات حيث تعتمد على معايير ومناهج محددة، مما يقلل من احتمال تحيز المعلومات.

2. **تقدير أفضل للأصول والالتزامات** : محاسبة القيمة العادلة تسمح بتقدير أفضل لقيمة الأصول والالتزامات في حالة التغيرات السريعة في القيمة، مثل الأسهم والسلع و السلع الأساسية. هذا يمكن أن يساهم في تقدير أكثر دقة للأصول والالتزامات المتعلقة بهذه العناصر.

3. **توفير معلومات إضافية لاتخاذ القرارات** : تقديم معلومات حول القيمة العادلة يمكن أن يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر مستندة على وضع الأصول والالتزامات المالية للشركة.

4. **تحسين مقاييس الأداء المالي** : محاسبة القيمة العادلة قد تسهم في تحسين مقاييس الأداء المالي مثل قيمة السوق والقيمة المحاسبية. يمكن لهذا التحسين أن يكون له تأثير إيجابي على تقييم الشركة من قبل المستثمرين والمحللين الماليين.

[20] محمد عمر السر الحسن، محمد محمد أبو بكر أحمد، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين – دراسة ميدانية، المجلة العربية للإدارة، العدد 39، 2019، ص 111 .

5. **تحفيز الشفافية والمساءلة** : استخدام محاسبة القيمة العادلة يشجع على زيادة مستوى الشفافية والمساءلة في عرض القوائم المالية. حيث يتعين على الشركات تقديم تفسيرات ومعلومات إضافية حول كيفية تقدير القيمة العادلة والأسس المستخدمة لذلك.

6. **تحسين إدارة المخاطر** : حيث تسمح محاسبة القيمة العادلة للشركات بتقدير القيمة المتوقعة للأصول والالتزامات في حالة التغيرات في الأسواق، وبالتالي تحديد تأثير المخاطر المحتملة.

المطلب الثاني : الآثار السلبية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة القوائم المالية

قد تواجه محاسبة القيمة العادلة بعض التحديات والآثار السلبية التي تؤثر على جودة القوائم المالية :

1. **التقديرات والتحسينات:** يعتمد تحديد القيمة العادلة على التقديرات والافتراضات، وهذا قد يؤدي إلى عدم الدقة إذا كانت التقديرات غير دقيقة أو قد تغيرت الظروف السوقية.

2. **الاستقلالية والتأثيرات الخارجية:** يمكن أن يؤثر الضغط من جانب الإدارة أو أطراف أخرى على تحديد القيمة العادلة وجعلها غير مستقلة.

3. **التعقيد:** تتطلب محاسبة القيمة العادلة مزيدًا من العمل المعقد لتحديد قيم الأصول والالتزامات.

بشكل عام، يمكن أن تساهم محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة القوائم المالية عندما تُستخدم بشكل صحيح وتحترم المبادئ المحاسبية لتحديد القيمة العادلة بدقة وشفافية. و عليه فإن جودة القوائم المالية لها تأثير كبير على عملية اتخاذ القرارات للعديد من الأطراف المعنية، بما في ذلك المستثمرين والمديرين التنفيذيين والمصرفيين والموردين والجهات الحكومية وغيرها. القوائم المالية الجيدة والموثوقة تسهم في تحسين فهم الأداء المالي والوضع الاقتصادي للشركة، وتساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة .

المطلب الثالث : الآثار الرئيسية لجودة القوائم المالية على عملية اتخاذ القرار

فيما يلي بعض الآثار الرئيسية لجودة القوائم المالية على عملية اتخاذ القرار [21]:

[21] بوخرص أحمد أمين، أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 15، المجلد الأول، جامعة معسكر، 2021، ص 12 .

1. **اتخاذ قرارات استثمارية:** المستثمرون يعتمدون على القوائم المالية لتقييم أداء الشركة واستدامتها. القوائم المالية ذات جودة عالية تزود المستثمرين بمعلومات دقيقة عن الأداء المالي للشركة وتساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

2. **تقييم مخاطر الائتمان:** المصارف والجهات المالية تعتمد على القوائم المالية لتقييم مخاطر الائتمان المرتبطة بالشركات والعملاء. القوائم المالية ذات الجودة العالية تعزز الثقة في القدرة التسديدية للشركة وتحسن مراقبة المخاطر المالية.

3. **اتخاذ قرارات إدارية:** المديرون التنفيذيون يعتمدون على القوائم المالية لاتخاذ القرارات الإدارية، مثل التوسع في الأعمال، تخفيض التكاليف، تحسين العمليات، وتحديد الأولويات الاستثمارية.

4. **تحديد السياسات الحكومية:** الحكومات تستخدم القوائم المالية لتقييم أداء الشركات وتحديد السياسات الاقتصادية والضريبية والتنظيمية.

5. **تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء:** القوائم المالية الموثوقة تساعد في بناء الثقة بين الشركة والموردين والعملاء، وتحسن العلاقات التجارية.

6. **توجيه الاستراتيجية المستقبلية:** القوائم المالية توفر بيانات مهمة للتخطيط المستقبلي وتوجيه الاستراتيجيات الناجحة للشركة.

7. **جذب رأس المال والاستثمار:** الشركات ذات القوائم المالية الموثوقة تستطيع جذب رأس المال والاستثمارات بسهولة أكبر نظرًا لثقة المستثمرين في الشركة وفي قدرتها على تحقيق العائد المتوقع.

باختصار، جودة القوائم المالية تلعب دورًا حاسمًا في عملية اتخاذ القرارات للعديد من الأطراف المعنية بالشركة، وتؤثر بشكل مباشر على الثقة والشفافية والمصداقية، مما يؤدي إلى تعزيز أداء الشركة وتحقيق أهدافها بنجاح .

خاتمة :

إن لجودة القوائم المالية أهمية بالغة لدى مستخدميها، وتتحقق هذه الأخيرة عندما تلبي القوائم المالية حاجة مستخدميها وتلبي الهدف الذي أنشئت من أجله، وقد تناولت هذه الدراسة مساهمة استخدام محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة القوائم المالية.

وقد توصلت إلى أنه موضوع القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية موضوع غزير السيول وطويل الذيول، وذلك لعدم جاهزية البيئة المحاسبية وذلك في ظل عدم فهم العديد من الفاعلين لهذا المدخل، وانعدام الكثير من شروط الاعتماد عليها، حيث أنه يفضل الممارسين لهذه المهنة الاعتماد على التكلفة التاريخية بدل القيمة العادلة وذلك لسهولة تطبيقها على الرغم من توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية والتي توجهت إلى القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي، كما لا ننسى عدم توافق التشريعات الضريبية الجزائرية مع المعايير الدولية المحاسبية إضافة إلى الركود الذي تعرفه بورصة الجزائر، وهو ما لا يتوافق ما شروط تحديد القيمة العادلة التي تتطلب وجود سوق نشط لمختلف التثبيتات بكافة أنواعها. وفي الأخير نثبت فرضية الدراسة حيث أن الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة له أثر إيجابي على جودة القوائم المالية وذلك من خلال تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية الذي ينعكس في الأخير على عملية اتخاذ قرارات صائبة من شأنها ضمان الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى ربح ممكن.

وعليه توصي هذه الدراسة بأنه يجب على القائمين على المحاسبة في الجزائر أن يعملوا على تجاوز العقبات التي تواجه الاعتماد على القيمة العادلة، وذلك بغرض الاستفادة من إيجابيات محاسبة القيمة العادلة خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة والتي تتمثل أساس في توفر سوق نشط أي تفعيل بورصة الجزائر، وكذا تكوين الكوادر البشرية التي تتقن هذه المحاسبة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في تاريخ 25 مارس 2009، المادة 230.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في تاريخ 25 مارس 2009، المادة 250.

ثانيا: الكتب

1- محمد مطر،موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، دار وائل، عمان، الأردن،2008

2- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج4، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر،2016
3- طارق حماد عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل، الدار الجامعية، مصر، 2005 .
4- عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010 .
5- حنفي عبد الفتاح، القياس و التقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008 .
6- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة 3، 2009 .
7- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2011
8- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، دار إثراء، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2008 .
9- سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر، الطبعة 1، الأردن، 2009 .
10- Zyla, M. L. (2013). Fair value measurement practical guidance and implementation (2nd ed.). John Wiley & Sons.
11- Pascal Barneto, "Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers" DUNOD, Paris, 2ème édition,2006.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1- أحمد عزت أبو شملة، دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة جدرا، الأردن، 2010 .
2- خالد عبد الرحمن جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير، جامعة فلسطين، 2012 .
3- عتيق توفيق، أثر القيمة العادلة في إنتاج معلومات مالية ذات قيمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة سعيدة، الجزائر، 2021 .
4- صبايجي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و أثره، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2012 .
5- خالد زرموت، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المالي الجديد في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر، 2011 .

رابعا: المقالات

1- عمرو حسن إبراهيم، نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية، الجزء 2، العدد 2، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011.

2- محمد عمر السر الحسن، محمد محمد أبو بكر أحمد، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين، المجلة العربية للإدارة، العدد 39، 2019.

3- بوخرص أحمد أمين، محي الدين محمود عمر، أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 15، المجلد الأول، جامعة معسكر، 2021 .

خامسا: أشغال الملتقيات

1- جمعة هوام، أدم حيدي، أثر و إمكانية تطبيق محتسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل، يومي 9-11 سبتمبر 2013، تركيا .

2- بشير بن عيسى، عمار بن عيسى، معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 25و26 ماي2010